وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠٠٥/٣/٢١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٥/٢٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٨١٨٧٩٦,٧٥ جنيه (فقط اثنان مليون وثمانمائة وثمانية عشر ألفًا وسبعمائة وستة وتسعون جنيهًا وخمسة وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٩٨٣٧٣٧,٠٤٥ جنيه (فقط تسعمائة وثلاثة وثمانون ألفًا وسبعمائة وسبعة وثلاثون جنيهًا وخمسة وأربعون مليمًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٨٣٥٠٥٩,٧٠٥ جنيه (فقط مليون وثمانمائة وخمسة وثلاثون ألفًا وتسعة وخمسون جنيهًا وسبعمائة وخمسة مليمات لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٨٤٨٠٩٦٤,٦٧ جنيه (فقط ثمانية ملايين وأربعمائة وثمانون ألفًا وتسعمائة وأربعة وستون جنيهًا وسبعة وستون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٥/٢٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن